الإذعان

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

فيما ينحدر الاقتصاد امام المجتمع، تنشغل الجموع لتنفذ اوامر ما يحلو لهذا او ذاك الزعيم بما يحفظ مصلحته الخاصة، وتتعلق القيم الانسانية، وتندثر الموائيق الفكرية الا فيما ندر. ليصبح الموت عادة فولكلورية يتناقلها الاعلام في افلام رعب تتالفها الاطفال لتصبح طبيعة مألوفة في مفهومها التحذيري.

لا نعلم اذ كان بالامكان ان نسأل اذا اصبح الانسان علبة كرتونية مستنسخة بفترة صلاحية محددة منذ التصنيع، له هكونات جسدية يؤدي مهام محددة تم برمجتها مسبقاً لصالح المكاسب المالية، وفي نهاية الخدمة يفتك بدم بارد دون اي حركة او دفاع تتأكد اعضاؤه كقطع غيار، في تصوير لافلام الواقع حيث تدفن الرفات دون اعتراض ودون اي ثورة، اقل من الخراف التي تنتفض ولو بالشكل على حيل جزارها.

المشكلة ان العرض السنمائي هو ضمن الفكر الاعلامي نفسه وهو الشريك الذي يدعو الى عدم الثورة حتى في وقت التضحية والتضحية، المشهد نفسه، محكومون يسيرون في خطى هادئة نحو مصيرهم، نحو الحريق والذبح وقطع الرأس دون اعتراض، مسيرة المستقبل لأمر التالف، وهي الصورة التي يود الاعلام ان يصل اليها، وقد وضع كل الطاقات والتقنيات لايصال فكرة الاذعان وزرعها في صميم عقولنا.

الاذعان هو المنهج الجديد في اطفاء روح الثورة تحت شعار العصبية التي عمت الابصار وبعدت الفكر عن الوعي، ولا.

ما الذي يدفع، دون التعرض لاكثر من الواقع اللبناني، المجتمع لتقبل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون اي اعتراض، في مفهوم تصرف انساني اجتماعي تعاوني رافض للمحاسبة تحت مسماة العصبية، ما الذي يدفع، دون التعرض لاي مقام، لمسامحة قاتل وسارق ومغتصب لارض ولوطن.

ما الذي يدفع لتقديم اولوية قربية او منطقة او زاروب على وطن.

لنبقاء في اطار الاقتصاد، وحوفا من انعكاسات التعميم، فما هو الذي يدفع اكثر المواطنين في لبنان بقبول الواقع الاقتصادي المرير وقد قدر عدد اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر، أي باقل من 4 دولارات في اليوم، بمليون ومئة وسبعون الف لبناني، أي ثلث الشعب اللبناني، وهم يرون النهب وتهب المال العام من قبل القيمين واصحاب السلطة، والاغرب كيف يمكن ان يكون في لبنان نحو 470 نقابة ولا تنزل لتظاهرة واحدة الى الشارع دفاعا عن حقوق المواطنين وحقوق العمال، وحق الوطن.

الاذعان وتقبل الواقع تحدير فكري يصبح بنتيجته الخطأ مقبول في المفهوم الجماعي، ومخالفته خطيئة لا تغفر، وبالنتيجة وان كان صحيحا ان فلاس الدول قد لا يكون بسبب الديون فقط، فهو بالاكثر نتيجة عدم القدرة على التحديد وعدم ايمان المجتمع بوطنه، وهنا نسأل هل يوجد فعليا ايمانا للمواطنين اللبنانيين بوطنهم؟ وماذا يقول نحو 12 الف طالب ممن تخرجوا العام 2014 والذين لم يجدوا عملاً بعد؟، وما سيفعل 27 الف متخرج من الجامعات والمعاهد الفنية والتعليم المهني في العام 2015؟، وما هو مصير نحو 4 الاف لبناني انهوا دراستهم في الخارج وهل يمكنهم العودة الى لبنان؟

الخريجون واهاليهم على دراية بان سوق العمل سيستوعب نحو 9 الاف متخرج فقط، وسيبقى نحو 18 الف متخرج هذا العام عاطل عن العمل يضاف اليهم نحو 12 الف متخرج لم يجدوا وظيفة في العام 2014، الى جانب العاطلين عن العمل الذين كانت لديهم وظيفتهم وطردوا منها بسبب الاوضاع المزرية او لاستبدالهم بسوريين ليصبح لدينا على الاقل 30 الف عاطل عن العمل خلال سنتين. واين مصار الانتماء لهولاء ولا يوجد خطة ولا وسيلة لمكافحة البطالة، خاصة وان المتاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لم تعد كافية ولا تقدم شيئا للشباب، وان جاز السؤال اذا فعلت الحكومة في سبيل ايجاد فرص عمل للشباب تحد من الهجرة والبطالة، لا شيء بالطبع لعدم وجود مطالب لبموت الحق.

وبالتالي وخارج اطار الاذعان، فان تقاضينا عن ال 70 مليار دولار دينا على الدولة، فالبطالة في لبنان التي تقدر بـ 23% وهو التقدير الادنى حيث تصل بعض التقديرات الى اكثر من 60%، اكثرهم من الشباب يشكل خطرا كبيرا على الوطن وعلى بقائه في الهيكلية والشكل المتعارف عليه.

وفي سبل الخروج وما يزيد الطين بلة هو العين الذي يعيشه الوطن حيث تتخطى نسبة الفقراء 61% بما فيهم المهجرين والنازحين، ولم تصدم قرارات مؤتمر الدول المانحة الكثير لهم وللبنان، فالحاجات أكبر بكثير من المبالغ المرصود في مجتمع يعاني أصلاً من آفات الفقر والحرمان وانعدام خطط التنمية الواقعية، فأن عدد سكان لبنان يرتفع بشكل حاد وتزداد بنسبة 30 % منذ أذار 2011، ليرتفع تدريجياً عدد الفقراء في لبنان بمقدار الثلثين مع كل الاثار المترتبة على هذا الامر سواء على مستوى البطالة أم أوضاع العائلات والاطفال ونظام التربية وغيره من القطاعات.

وتظهر دراسة للامم المتحدة، عن الارقام المتوقعة للعام 2015 زيادة في عدد سكان لبنان ليصبحوا 5,9 ملايين نسمة أي ما يقارب الستة ملايين، منهم 3,3 مليون شخص محتاج و1,8 مليون لاجئ سوري وفلسطيني بحكم الامر الواقع، يضاف اليهم الكثير من السوريين غير المسجلين لأسباب عدة، وتحتاج هذه الكتلة البشرية الى 2,14 مليار دولار لتمويل معيشتهم، في بلد قلت فيه الموارد على كافة المستويات، خاصة وان النموذج اللبناني مبني في قسم كبير منه على الاستدانة وجعلها أولوية الأولويات عبر تسخير الاقتصاد خدمة للدين، ولغياب المساءلة والمحاسبة لم يطور لبنان أي أصول لبيعها، وبالتالي لم يكن لديه كهرباء ولا مياه ولا اتصالات ولا نقل عام، والاصعب وبمفهوم الاذعان بتناقض طرق بيع حقوق إنشاء وتطوير هذه الأصول لبيعها بأسعار بخسة أيضاً خدمة لأصحاب رؤوس الأموال.

المؤشرات المالية لا تبشر بخير، فعدم المساءلة والاذعان لا يمكن ان يستمر في اطار التنمية المستدامة، والنتائج لا بد ان تنعكس يوما على المالية العامة والتي بوادرها غير مطمئنة في الفصل الأول من عام 2015 حيث أظهرت الأرقام تدهوراً في الإيرادات الإجمالية مقارنة مع الأرقام المحققة في الفصل الأول من عام 2014. وتشير النتائج إلى تراجع الإيرادات بنسبة 11.5% لتبلغ 3349 مليار ليرة، فيما تراجعت النفقات بنسبة 2.9% لتبلغ 4257 مليار ليرة، أما العجز الإجمالي فقد سجّل ارتفاعاً بنسبة 26.4%.

مصدر التراجع في الإيرادات ناجم بصورة أساسية عن تراجع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 12.1%، أو ما قيمته 102.2 مليار ليرة لتصبح 744.6 مليار ليرة. كذلك تراجعت إيرادات ضرائب الدخل والأرباح ورؤوس الأموال بنسبة 8.2% أو ما قيمته 53.8 مليار ليرة لتصبح 598.2 مليار ليرة. أيضاً تراجعت تحويلات وزارة الاتصالات بنسبة 25.1% أو ما قيمته 122 مليار ليرة لتبلغ 363.3 مليار ليرة.

تمثّل تلك البنود حصّة أساسية من مجمل الإيرادات العامة؛ فإيرادات ضريبة القيمة المضافة تمثّل 23.7%، وإيرادات ضرائب الدخل والأرباح تمثّل 19%، وتحويلات وزارة الاتصالات تمثّل 12.3%. وإلى جانب ذلك، هناك بنود أخرى سجّلت نتائج سلبية أيضاً مثل تحويلات مرفأ بيروت التي تدنّت إلى الصفر مقابل 50 مليار ليرة في الفصل الأول من السنة الماضية. وتراجعت إيرادات كازينو لبنان بنسبة 12.8%، وتراجعت إيرادات الأماكن السياحية والأثرية بنسبة 10%.

تراجع إيرادات ضريبة القيمة المضافة على أنه تراجع في الاستهلاك ناجم عن ضعف القدرة الشرائية وقرار المستهلك تأجيل شراء حاجاته والاكتفاء بما هو ضروري فقط والادخار تحوّطاً للمستقبل، ارتفعت البطالة في لبنان وبدأ ينعكس ذلك على الاستهلاك.

يرتدي الحديث عن تفاقم تراجع المؤشرات الاقتصادية والمالية أهمية خاصة في هذه المرحلة الحرجة سياسياً وأمنياً، مع تراكم الأزمات وانعدام محاولات المعالجة وتزايد التفتت الداخلي وتعاظم التحديات في المنطقة.

فالبلد مشرف للتطورات من دون محاولات الحد من الآثار السلبية على الوطن والمواطن، باستثناء بعض التدابير الخاصة بالحفاظ على الاستقرار النقدي من قبل السلطات النقدية والمصرفية، مع العلم أن التراجعات لم تستثنِ هذا القطاع من خلال تراجع التسليفات المصرفية للقطاعات حوالى 62.1 % مقارنة مع العام 2014، حيث تراجع نمو التسليفات من حوالي 1240 مليون دولار حتى أيار 2014 إلى حوالي 470 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2015، إي بتراجع حوالي 770 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من السنة. هذا مع العلم ان الودائع زادت خلال هذه الفترة حوالي 880 مليون دولار، بما نسبته 31%. على اعتبار أن المصارف احضرت من الخارج حوالي المليارَي دولار، نتيجة انعدام التوظيف وفرص الاستثمار في المنطقة المحيطة، نتيجة الأحداث الإقليمية والأزمات الخارجية. بما يعني ان الايداعات في انحسار بعد طول اذعان للمصارف وعدم محاسبة لها في بلد تتناقض به المعطيات فنرى من جهة ميزانية مجمعة في المصارف بمقيمة 176 مليار دولار، فيما الحد الادنى للدخل اقل من 5000 دولار سنويا ومتوسط دخل للفرد لا يتجاوز 11 الف دولار.

لا بد في الحديث الاقتصادي والنتائج المالية والاجتماعية التوقف عند بعض المؤشرات الحاصلة في لبنان، والتي تدل من دون أدنى شك على التراجع في العديد من القطاعات الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد اللبناني والتي بنى عليها النمو الاقتصادي في البلاد أو جزء كبير منه.

باستثناء الأداء المؤقت الذي يقوم به مصرف لبنان، على صعيد تثبيت الوضع النقدي وأسعار صرف الليرة، في ظل تراجع القدرات في المؤسسات ولدى الدولة، على تحمل أي زيادات أو تعديلات في الأجور والرواتب على صعيد موظفي القطاعين العام والخاص، ومنها سلسلة الرتب والرواتب، التي حذر صندوق النقد الدولي من انعكاساتها على المالية العامة، ووضع عجز الخزينة في حال إقرارها، فإن التضخم يستوجب تصحيح الأجور، وهو أمر لا يستطيع أي قطاع مقاربته اليوم أو المطالبة به في سياسة الاذعان والخوف والترقب بالاضافة الى تردي أوضاع المؤسسات الخاصة وتراجع القطاعات الاساسية من زراعة وصناعة وسياحة، وهذا أمر أساسي يتصدر أسباب عمليات الصرف من الخدمة وتراجع التثبيتات لدى العديد من القطاعات. فالوضع الاقتصادي والمالي للدولة والمؤسسات ينعكس تراجعاً على المدرة في تحسين الخطاءات والتقديمات، ويحلل عمليات الصرف التي تتذرع بها المؤسسات للقضاء بعمليات صرف غير مسبوقة، ويطمر حجم التكاوى التي تتقاضاها وزارة العمل من العمال والمستخدمين، في القطاع الخاص من المضمونين وغير المضمونين.

وتذعن لقول وزارة العمل بعدم قدرة المواطنين على مراقبة تطبيق قانون العمل الذي يمنع على أي شركة أن يكون اكثر من 10 % من موظفيها اجانب، وتقبل دون ثورة ان يكون نحو 90 % من الموظفين أجانب، ولكن الا يوجد مسؤول؟ اليس في التعليب والاذعان جواباً؟.

الاسئلة كثيرة وكثيرة والجواب يكمن في التربية والانتماء والوعي، والثورة والمعارضة، والاذعان مرض نفسي يفترض أن نفكر في ابعاده المستقبلية على صعيد فكر جماعي، ووضع الاسس المنهجية والعلمية والاعلامية لحماية الاجيال القادمة.